

٢١ - رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة
الإجراءات الأولية

المقرر المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٣٩): بيان من الرئيس في الجلسة ٤٨٣٩ المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من ممثل السودان^(١)، يحيل بها نص الاتفاق الإطاري بشأن الترتيبات الأمنية أثناء الفترة المؤقتة، الموقع في نيفاشا، كينيا، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان. وأفاد ممثل السودان أن الاتفاق على الترتيبات الأمنية يمثل تقدماً هاماً وخطوة كبرى في التوصل إلى تسوية سلمية شاملة.

ودُعي ممثل السودان إلى المشاركة في الجلسة. وأدلى الرئيس (الولايات المتحدة) ببيان بالنيابة عن المجلس^(٢)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يرحب باتفاق الترتيبات الأمنية الذي تم التوصل إليه في نيفاشا (كينيا) بين حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ويكرر ترحيبه بالتوقيع على بروتوكول مشاكوس الذي يمثل أساساً عملياً لتسوية الصراع في السودان؛

يعرب كذلك عن ترحيبه باستمرار وقف إطلاق النار وبنشاء فريق التحقق والرصد ولجنة الرصد المشتركة وفريق رصد حماية المدنيين، ويشجع الدول الأعضاء على الإسهام بموارد مالية وسوقية إن كان ذلك في استطاعتها.

(١) S/2003/934.

(٢) S/PRST/2003/16.

٢٢ - منطقة وسط أفريقيا
الإجراءات الأولية

المداولات التي أجريت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر اعترض البند المعنون "منطقة وسط أفريقيا"، ورسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام^(٢)، يحيل بها التقرير المؤقت لبعثة التقييم المتعددة التخصصات الموفدة إلى منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

(١) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في هذه الجلسة، انظر الفصل العاشر، الجزء الرابع، فيما يتصل بتفسير أو تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق.

(٢) S/2003/1077.

دون الفرعية، بما في ذلك ثلاثة مكاتب يرأسها ممثلون خاصون، واقترح بدلا من ذلك تعيين مبعوث خاص يكون متاحا للعمل بصدد المسائل السياسية مع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، كما يتفاعل مع كيانات الأمم المتحدة المنخرطة في الأنشطة الإنمائية والإنسانية في منطقة وسط أفريقيا.

وفي نفس الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ورئيس البعثة المتعددة التخصصات الموفدة إلى وسط أفريقيا. وأدلى ببيانات كل أعضاء المجلس، وكذلك ممثلو إيطاليا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)^(٥)، والكونغو (بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا)، ورواندا وتشاد وغينيا الاستوائية، والمراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، ونائب الأمين العام للشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وعرض الأمين العام المساعد تقرير بعثة التقييم المتعددة التخصصات، وأشار إلى أن البعثة قد قامت، وفقا للولاية المسندة إليها، بتحديد الاحتياجات والتحديات ذات الأولوية في عدد من المجالات في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشؤون الإنسانية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمؤسسات دون الإقليمية، وأنشطة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، والتكامل الإقليمي. وأكد على ضرورة قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى المنطقة دون الإقليمية لتنفيذ سياسات المنطقة دون الإقليمية اللازمة للتصدي للتحديات المشتركة العديدة في منطقة وسط أفريقيا، كما شدد على أن العلاقات المتداخلة بين الفقر والأمن تستلزم اتباع نهج كلي ومتكامل. ومع الإحاطة

(٥) انضم إلى البيان كل من إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا.

وفي تقرير بعثة التقييم المتعددة التخصصات، التي أذن بها الأمين العام عملا ببيان الرئيس المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢^(٣)، عرضت البعثة نتائج الزيارة التي قامت بها لجميع الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا^(٤) في الفترة من ٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وسلطت البعثة الضوء على التباين بين إمكانيات الثراء لتلك المنطقة دون الفرعية وبين تدني مرتبتها بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية، وأوضحت أن تكرار حالات التمرد والصراعات المسلحة، فضلا عن سوء الإدارة وأشكال الحكم التي لا تتسع للجميع، قد عرقلت تنميتها الاجتماعية-الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، أشارت البعثة إلى عدد من التحديات العابرة للحدود، التي تشمل التوترات العرقية، وتدفقات اللاجئين، فضلا عن تدفق الأسلحة والمخدرات والجماعات المسلحة عبر الحدود، وهي التحديات التي لا يمكن التصدي لها إلا من خلال التعاون والتنسيق لوضع نهج كلي متكامل إزاء مشاكل المنطقة دون الفرعية. وأوصت البعثة بأن يكثف المجتمع الدولي شراكته مع المنظمات دون الإقليمية للتصدي لهذه التحديات عبر الوطنية، وبأن تعزز الأمم المتحدة ما تبذله من جهود لدعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كل بلد من البلدان. وعلاوة على ذلك، دعت عشرة بلدان من بين البلدان الإحدى عشرة المتضررة إلى إيجاد وجود سياسي للأمم المتحدة في المنطقة دون الفرعية من خلال إنشاء مكتب في وسط أفريقيا. وذكر الأمين العام، في رسالة، بأنه كان هناك بالفعل عدد من الهياكل التابعة للأمم المتحدة في المنطقة

(٣) S/PRST/2002/31

(٤) أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هم أنغولا، وبوروندي، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وسان تومي وبرينسي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو.

لم تحل من قبل دون إنشاء الأمين العام لمكاتب على المستوى دون الإقليمي. كما تساءل عن مدى الحاجة لإجراء دراسة جديدة للأسباب الجذرية للصراع في المنطقة، حيث أن وسط أفريقيا قد أجرت بالفعل الدراسة الخاصة بها، كما نشر الأمين العام بالفعل تقريراً عن الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا. وأخيراً، أعلن رفضه للفكرة القائلة بأنه ينبغي إجراء إنشاء المكتب حتى ما بعد انعقاد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، نظراً لأن مؤتمر البحيرات الكبرى لا يمت بصلة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأعرب الممثل عن أمله في أن يطلب المجلس إلى الأمين العام أن ينظر في الطريقة التي يمكنه بها تلبية هذا الطلب على نحو سريع وفعال في حدود الموارد المتاحة^(٨).

وقال ممثل فرنسا إن التحديات الشاملة التي تواجه البلدان في وسط أفريقيا تجعل من الضروري تنسيق الاستجابات المناسبة بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، فإن فرنسا تعتقد أنه ينبغي النظر إلى اقتراح تعيين مبعوث خاص في سياق المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأشار إلى أنه في حين لا يوجد تساو دقيق بين بلدان المنطقة دون الإقليمية والبلدان المشاركة في مؤتمر البحيرات الكبرى، فإن هناك أكثر من أربعة دول متداخلة بينهم، وأن المؤتمر سيكون له تأثير كبير على التعاون فيما بين العديد من بلدان المنطقة وعلى علاقاتها مع الأمم المتحدة^(٩).

وقال ممثل ألمانيا إن من الصعب أن نرى كيف يمكن لولاية مبعوث خاص إضافي لوسط أفريقيا أن تتفادى التشابك مع ولاية الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى. ولذلك، فإن وفده يفضل أن تقوم بعثات الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بتحديد

باتفاق الأمين العام مع التقييم الذي انتهت إليه البعثة، افد أن الأمين العام قد دعا إلى مواصلة البحث في الأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة دون الإقليمية وطلب إجراء استعراض لبرامج الأمم المتحدة فيها^(٦).

وأعرب معظم المتكلمين عن اتفاقهم مع ما ورد بالتقرير من تقييم فيما يتعلق بالتحديات الأولية التي تواجه بلدان وسط أفريقيا، وبأهمية إتباع نهج دون إقليمي للتصدي للتحديات الشاملة العديدة التي تواجه تلك البلدان. وشدد عدد من المتكلمين على أهمية تعزيز الآليات والمنظمات دون الإقليمية القائمة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وفي حين أعرب عدة متكلمين عن قلقهم إزاء استمرار ضعف البلدان في وسط أفريقيا، فقد رحبوا بما تم إحرازه في الآونة الأخيرة من تقدم في عملية السلام في عدد من بلدان وسط أفريقيا.

ورحبت وفود عديدة باعترام الأمين العام بتعيين مبعوث خاص إلى المنطقة^(٧).

وأعرب ممثل الكاميرون عن أسفه لأن التقرير لم يتضمن توصية تتمشى مع الطلب الذي يعتقد أن كل الحكومات في وسط أفريقيا، وليس بعضها فحسب، قد طلبته أثناء زيارة البعثة، والخاص بإيجاد وجود دائم للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن أسفه لأن رسالة الإحالة التي وجهها الأمين العام تشير فيما يبدو إلى أن كثرة المكاتب الوطنية التابعة للأمم المتحدة في وسط أفريقيا تمثل مشكلة بالنسبة لطلب الوجود على المستوى دون الإقليمي، في حين أن أعداداً مماثلة من المكاتب

(٦) S/PV.4871، الصفحتان ٣ و ٣٨.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (غينيا)؛ والصفحة ١٠ (الصين)؛ والصفحة ١٣ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٣٢ (تشاد).

(٨) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٧.

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

الشيء ينطبق على الطلبات المتعلقة بإيفاد لجان دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي^(١٣).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أن المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى قد يضم العديد من العناصر الواردة في تقرير بعثة التقييم المتعددة الاختصاصات، وأوصى بإرجاء اتخاذ قرار بشأن تعيين مبعوث خاص حتى ما بعد صدور نتائج وتوصيات ذلك المؤتمر. وعلاوة على ذلك، أعرب عن قلقه من إضافة طبقة بيروقراطية أخرى إلى هيكل الأمم المتحدة الموجودة في منطقة وسط أفريقيا^(١٤).

وأوصى ممثل شيلي بإيلاء الاهتمام للقلق الذي أعرب عنه الأمين العام بشأن كثرة مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة. وشدد على أهمية تحديد أهداف واضحة قابلة للإنجاز، ووضع جداول زمنية محددة، وتجنب ازدواجية المهام^(١٥).

وتكلم ممثل الكونغو بالنيابة عن الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فأعرب عن اتفاقه مع بيان ممثل الكاميرون. وبعد أن أشار إلى اهتمام قادة وسط أفريقيا الشديد بتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، قال إن الرسالة التي تود المنطقة دون الإقليمية توجيهها هي رسالة تفيد أنها تريد الخروج من "دائرة العنف والفقر الجهنمية"، غير أنه أضاف أن ذلك يستلزم دعما كبيرا من جانب المجتمع الدولي. ووجه الانتباه إلى عدد من التطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة دون الإقليمية منذ زيارة البعثة، فكرر التأكيد على تصميم قادة وسط أفريقيا على النهوض بمسؤولياتهم. وأكد في الوقت نفسه أن من الضروري إتباع نهج منسق على الصعيد دون الإقليمي، كما

المجالات الممكنة للتعاون بهدف معالجة المسائل المشتركة بفعالية^(١٦).

وأعربت ممثلة أسبانيا عن اتفاقها مع التقرير في أنه من المستحسن أن تُستخدم الهياكل الموجودة حاليا استخداما فعالا ومتسقا قبل النظر في إنشاء هيكل جديدة^(١٧).

وسلم ممثل المملكة المتحدة بالحاجة لإتباع نهج شامل ومتضافر نحو قضايا السلام والأمن والتنمية في وسط أفريقيا، وشدد على أهمية إقامة روابط تشغيلية فعالة عبر منظومة الأمم المتحدة، وحيثما يكون ذلك مهما وذا طبيعة عملية، عبر الحدود. وقال إنه يلزم إتباع نهج دون إقليمي متكامل وكلي ليتمم الحلول الوطنية، غير أنه حذر من فرض قوالب على أنواع مختلفة من المشاكل. كما حذر، بالإضافة إلى ذلك، من قطع الطريق أمام المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية الموجودة أو اتخاذ مبادرات تعتبر تكرارا لها، مشيرا إلى أنه بدلا من إقحام مستوى جديد من البيروقراطية، فإن وفده يفضل الاستفادة من الهياكل القائمة. وحث، في ذلك الصدد، المنظمات دون الإقليمية في وسط أفريقيا على تحديد أدوارها بحسب أفضل المجالات التي تستطيع أن تقدم فيها شيئا ذا قيمة، وأعرب عن أمله في أن يفعل الاستعراض المقترح لبرامج الأمم المتحدة في المنطقة نفس الشيء^(١٨).

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلقه من أن بعض البلدان الأفريقية تترع إلى مناقشة المجتمع الدولي قبل أن تستنفد كليا إمكانياتها الوطنية أو الإمكانيات الإقليمية، وهو ما ينطبق على "نهج مفرط إلى حد ما يدعو إلى إنشاء مكتب للأمم المتحدة في وسط أفريقيا". ورأى أن نفس

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

الوجود السياسي الإقليمي للأمم المتحدة في تعزيز التنسيق فيما بين المبادرات المختلفة. أما بالنسبة للشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك الهيكل، فقد قال إن الاتحاد الأفريقي يتوقف على مرونة بلدان المنطقة دون الإقليمية المستعدة لبحث هذه المسألة مع المبعوث الخاص الذي سيعينه الأمين العام. وفي حين أعرب عن دعمه طلب بلدان المنطقة دون الإقليمية، فقد شدد على أن شكل ذلك الوجود هو أقل أهمية من كفاءته وفعاليته^(١٨).

وأشار نائب الأمين العام للشؤون السياسية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى أنه جرى إحراز تقدم فيما يتعلق بآلية الأمن الجماعي، وابلغ المجلس بأن مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا أصبح في طور العمل. وأضاف أن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تبذل جهودا لتحسين منع الصراعات وإدارة الصراعات وتسويتها في المنطقة دون الإقليمية من خلال جملة أمور، منها تفعيل آلية الإنذار المبكر لوسط أفريقيا. ومع الإشارة إلى التقدم المحرز باتجاه توطيد أركان السلام والأمن في عدد من البلدان، قال إن هناك دينامية جديدة تجري في وسط أفريقيا، وكرر الدعوة إلى إنشاء مكتب إقليمي دائم للأمم المتحدة^(١٩).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحات ٣٥ إلى ٣٨.

الأمريكتان

٢٣ - المسألة المتعلقة بهاييتي

عن بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هاييتي^(١). وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أنه يجري التحول من بعثة الأمم المتحدة للشرطة المدنية في هاييتي إلى البعثة المدنية الدولية للدعم في هاييتي، وأنه من المتوقع إتمام تصفية بعثة الأمم

(١) S/2000/150، المقدم عملا بالقرار ١٢٧٧ (١٩٩٩).

أن من الضروري أن تجد المنطقة دون الإقليمية محاورين في الأمم المتحدة ينظرون إليها من منظور إقليمي^(١٦).

وشدد ممثل غينيا الاستوائية على المسؤولية الخاصة المنوطة بمجلس الأمن في معالجة أزمات المنطقة، كما أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وأكد أنه رغم التطورات الإيجابية الأخيرة، ما زالت بلدان المنطقة تعاني من أوضاع هشة، وشدد على الحاجة لوجود سياسي دائم للأمم المتحدة على مستوى المنطقة دون الإقليمية^(١٧).

وأوضح المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي أن التشخيص والعلاج الواردان في التقرير يمكن أن يطبقا على جميع مناطق أفريقيا، وكرر التأكيد على المفارقة المتمثلة في أن منطقة وسط أفريقيا هي واحدة من أغنى المناطق بما وهبتها الطبيعة من إمكانيات وموارد طبيعية وإن كانت في نفس الوقت أضعف المناطق أداءً بالنسبة للتنمية الاقتصادية- الاجتماعية. وبعد أن أشار إلى كثرة المنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية الموجودة في وسط أفريقيا، أكد ضرورة تعزيز القدرات القائمة، وأعرب عن أمله في أن يساعد

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣ إلى ٢٧.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحات ٣١ إلى ٣٤.

المقرر المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١١٢): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١١٢ المعقودة في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام